SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 3 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I3.2193

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

دورهيئة الرقابة الإدارية في الحد من الجريمة الاقتصادية في ليبيا (دراسة حالة على فروع الهيئة في بنغازي واجدابيا وطبرق)

*محمد محمود على الشيخي و أحمد على عبدالكريم القطعاني

القسم العام، كلية الادارة، جامعة النجم الساطع، البريقة، ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور هيئة الرقابة الإدارية في الحد من الجريمة الاقتصادية في ليبيا مع استعراض لمكونات النظام الرقابي الفعال ، التعرف على الأنشطة الرقابية التي تحد من الجريمة الاقتصادية، ومسؤولية هيئة الرقابة الإدارية في اكتشاف الفساد، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث أعدت استبانه خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (42) مفردة من موظفين ومدراء إدارات ورؤساء أقسام من هيئة الرقابة الإدارية في ليبيا. واستخدام أحد الأساليب الإحصائية وهو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: تشير الدراسة أن توقعات المبحوثين كانت غير متفائلة بشأن الحالة السياسية السائدة في البلاد مما ساهمت في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية وأثبتت الدراسة صحة فرضية وجود علاقة بين إجراءات هيئة الرقابة الإدارية وبين انخفاض معدلات الجريمة الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها:الاهتمام بالخصائص الشخصية للموظفين في الهيئة لما لها من أهمية على إنجاح المسار الوظيفي وبذلك يمكن أن تقوم الهيئة بالشرح الوافي للوظائف فيها , والشروط اللازم توفرها في شاغلي هذه الوظائف وبالتالي يمكنها الوصول إلى التوافق بين الخصائص الشخصية والخصائص الوظيفية , وبالتالي تصل بالشخص المناسب إلى المكان المناسب وتوصى الدراسة الحالية بأن تهتم الهيئة بتوقعات موظفيها , وطموحاتهم وإمكانية تحقيقها وتشجيع التعاون بين فروع هيئة الرقابة الإدارية مهم في الحد من الجرائم الاقتصادية والحرص على توقيع العقوبات وإجراءات الرادعة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية يعمل على منع ارتكابها مرةً أخرى .

الكلمات المفتاحية:

الجريمة الاقتصادية
الرقابة الإدارية

The role of the Administrative Control Authority in reducing economic crime in Libya (A case study on the authority's branches in Benghazi, Ajdabiya and Tobruk)

*Mohamed Mahmoud Ali Al-Sheikhi, Ahmed Ali Abdel Karim Al-Qatani

General Department, College of Administration, Bright Star University, Brega, Libya

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of the Administrative Control Authority in reducing economic crime in Libya with a review of the components of the effective supervisory system, identifying the supervisory activities that reduce economic crime, and the responsibility of the Administrative Control Authority in discovering corruption. The researchers used the descriptive approach in conducting the study By collecting data from its primary and secondary sources, a questionnaire was prepared specifically for this purpose, and distributed to the study population of (42) single employees, department managers and heads of departments from the Administrative Control Authority in Libya. And the use of one of the statistical methods, which is the descriptive analytical method, to analyze data and information. The study reached a set of results, the most important of which were: The study indicates that the respondents' expectations were not optimistic about the prevailing political situation in the country, which contributed to the high incidence of economic crimes. The study proved the validity of the hypothesis of a relationship between Administrative Control Authority procedures and low rates of economic crime.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which were: Paying attention to the personal characteristics of the employees in the Authority, because of their importance to the success of the career path. Thus, the Authority can provide a full explanation of the jobs in

Keywords:

Economic crime
administrative control

*Corresponding author:
E-mail addresses: mmshikhey@gmail.com, (A. A. Al-Qatani) ahmadalgt1967@gmail.com

Article History : Received 17January 2022 - Received in revised form 16 February 2022 - Accepted 20 February 2022

them, and the conditions that must be met by the occupants of these jobs, and thus it can reach the compatibility between personal characteristics and job characteristics, thus bringing the right person to the right place. The current study recommends that the authority pay attention to the expectations of its employees, their ambitions and the possibility of achieving them, and encourage cooperation between the branches of the Administrative Control Authority.

المقدمة

حينما نتحدث عن الجريمة الاقتصادية فإننا نقصد في البدء عالم الاقتصاد كبيئة خاصة لظهور ونمو الجريمة فيه، ولا شك بأن عالم الاقتصاد تطور بتطور الحضارة البشرية، فقديما كان الاقتصاد مبني على الزراعة لذا كانت الجرائم الاقتصادية في ذلك الوقت محورها الزراعة وهو مانجده في أقدم التشريعات التي عرفتها البشرية "شريعة حمورابي ".

ثم تطور الاقتصاد بتطور الحضارة في عصر النهضة الصناعية التي نقلت التطور الحضاري إلى التقدم والنمو ثم وصلنا إلى عصر النهضة الحديثة حيث ثورة التكنولوجيا والفضائيات والحاسب الآلي واستخداماته وبالتالي ظهرت أنواع أخرى من الجرائم الاقتصادية لم تكن معروفة من قبل والتي لا يصاحبها بالضرورة عنف ما، بل ظهر أن مرتكبي هذه الجرائم نوعية مختلفة تهدم نظرية "لومبروزو" من أساسها حول شكل الإنسان المجرم، إذ صرنا نشاهد مجرمين من نوع آخر أفخم من ذوي الياقات البيضاء وأذكى من أعتى المجرمين الذين قرأنا عنهم (الموسوعة السياسية , 12/29/ 2021، 10 م) .

ولاشك ان هناك جرائم عادية لها آثار إقتصادية كالسرقة والإختلاس والتزوير والرشوة والإبتزاز والنصب والإحتيال والغش والتهرب الضريبي والجمركي والمماطلة فى سداد الديون وتبييض الأموال وغيرها من صور الجرائم المالية التى سوف نسردها فى هذه الدراسة ، وهذا من شأنه ان يلحق ضرراً بإقتصاد البلاد ، إن الجرائم الإقتصادية موجهة فى المقام الأول للسياسة الإقتصادية للدولة وتضر بمصالحها المالية .(عادل ، 2017 ، ص 2) .

هذه الظاهرة المضرة بالإقتصاد القومي والتى قد تمتد آثارها السلبية لأجيال وتمس حياة الآلاف من البشر ، كما أنها تنهك مؤسسات الدولة و الشركات والمؤسسات وتؤدى إلى مشاكل مالية وإجتماعية كبيرة ، لذلك أهتمت الدول والمنظمات بمحاربة هذه الظاهرة وتم تصنيفها على انها نوع من انواع الجرائم التى تحتاج إلى التصدي والمكافحة بكافة الطرق والأساليب الرسمية، ويأتى دور الدولة الليبية كغيرها من الدول فى الحد من هذه الجرائم والقضاء عليها مكملاً لدورها فى تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية ، ولا يتأتى لها ذلك إلا بالحفاظ على مصادر دخلها وحمايتها من عبث العابثين ، فالحفاظ على الوضع الإقتصادي هو توجه سياسي فى المقام الأول ، وضرورة تحتمها متطلبات الإستقرار السياسي والإجتماعي ، فسنت القوانين ووضعت التشريعات وشكلت الأجهزة والهيئات وشكلت الفرق واللجان لمحاربة الجرائم الإقتصادية بكافة أشكالها .

فى هذه الدراسة سنسعى إلى التعرف على دور أحد الأجهزة فى الحكومة الليبية المكلفة بالتصدي لهذه الجرائم وهو (هيئة الرقابة الإدارية) الذي ستكون مصدرنا فى حصولنا على البيانات والحقائق المتعلقة بموضوع دراستنا هذه ، كما سندرس درجة تأثر الجرائم الإقصادية بالإجراءات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الإدارية كأحد الأجسام المعنية بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة .

المواد وطرق العمل

إنه لما كانت الإدارة ملزمة بإحترام وتطبيق مبدأ المشروعية بما يترتب عليه من وجوب قيامها بمراقبة ذاتية لأعمالها وتصرفاتها ، بحيث تجعلها مطابقة لأحكام القانون بمفهومه الواسع ولتحقيق رقابة فعالة على أعمال الإدارة أوكل المشرع إلى هيئات أو أجهزة فنية متخصصة مراقبة أعمال الإدارة وذلك للتأكد من مدى تحقيقها للأهداف المنشأة من أجلها ، وهو ما يعرف بالرقابة الخارجية وهذا النوع يعد أداة عمل هيئة الرقابة الإدارية ، أذ تعد هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة ملحقة بالسلطة التشريعية فى الدولة ، حيث تباشر الهيئة الإختصاصات المنصوص عليها فى قانون إنشاءها ، ولائحته التنفيذية ، بالنسبة إلى الوزارات ، والمصالح ، ووحدات الإدارة المحلية ، والسفارات والقنصليات الليبية بالخارج ، والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ذات النفع العام ، والشركات وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً لحساب الجهات السابقة ، وكذلك الجهات التى تساهم فيها الدولة أو تشرف عليها .

وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض تباشر الهيئة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم (20) لسنة 2013م بالنسبة إلي الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والسفارات والقنصليات الليبية بالخارج والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ذات النفع العام ، والشركات وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً لحساب الجهات السابقة وكذلك الجهات التي تساهم فيها الدولة أو تشرف عليها.

تحليل صحائف الإستبيان:

في هذا الجانب تم تحليل آراء مفردات الدراسة المكونة من الموظفين التابعين لهيئة الرقابة الإدارية فى فروع بنغازى وأجدابيا وطبرق الذين شملهم الإستبيان ، جمع البيانات تم بواسطة صحيفة إستبيان محكمة صممت العبارات فيها بما يتناسب مع أهداف الدراسة ، وتم جمع كل المبحوثين فى الفروع الثلاثة وإعتبارهم عينة واحدة لهم نفس الخصائص الوظيفية ، ولهم إدارة عامة واحدة ، وأهداف وغايات واحدة نابعة من الإدارة العامة لهيئة الرقابة الإدارية فى ليبيا ، المبحوثين فى الفروع الثلاثة بلغ عددهم (42) مفردة ، وكانت آرائهم حول العبارات الواردة فى صحيفة الإستبيان على النحو الأتي :

جدول (1) :السؤال الأول : هل تشعر بالرضا عن درجة الحرية المتاحة لك لأداء عملك ؟

وكانت الإجابة على النحو التالي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	25	%59.52
لا	17	%40.47
المجموع	42	%100

يرى (25) من المبحوثين بنسبة (59.52%) أنهم يشعرون بالحرية لأداء العمل بطريقتهم الخاصة بينما (17) من المبحوثين بنسبة (40.47%) أنهم لا يشعرون بالحرية لأداء العمل بطريقتهم الخاصة .

جدول (2) :السؤال الثاني : هل تعتقد إن الدولة تولى أهمية بالغة لجهاز الرقابة الإدارية حتى تؤدي عملها بصورة صحيحة ؟

وكانت الإجابة على النحو التالي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	23	%54.76
لا	19	%45.23
المجموع	42	%100

يرى (23) من المبحوثين بنسبة (54.76%) أنهم يعتقدون إن الدولة ثونى أهمية بالغة لجهاز الرقابة الإدارية حتى تودي عملة بصور صحيحة.بينما (19) من المبحوثين (45.23%) أنهم لا يعتقدون إن الدولة ثونى أهمية بالغة لجهاز الرقابة الإدارية حتى تودي عملة بصور صحيحة .

جدول (3) :السؤال الثالث : هل تشعر بالرضا عن ظروف العمل المادية مثل (الإضاءة – الحرارة – والتهوية – والتجهيزات – المكاتب– النظافة – والترتيب) ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	27	%64.28
لا	15	%35.71
المجموع	42	%100

يرى (27) من المبحوثين بنسبة (64.28%) أنهم يشعرون بالرضي عن ظروف العمل المادية مثل (الإضاءة – الحرارة – والتهوية – والتجهيزات – المكتبة – النظافة – والترتيب) ، بينما يرى (15) من المبحوثين بنسبة (35.71%) أنهم لا يشعرون بالرضي عن ظروف العمل المادية مثل (الإضاءة – الحرارة – والتهوية – والتجهيزات – المكتبة – النظافة – والترتيب)

جدول (4) :السؤال الرابع : هل أنت راضي عن الطريقة التي تداربها هيئة الرقابة الإدارية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	22	%52.38
لا	20	%47.61
المجموع	42	%100

يرى (22) من المبحوثين بنسبة (52.38%) أنهم راضون عن الطريقة التي يدار بها جهاز الرقابة الإدارية. بينما يرى (20) من المبحوثين بنسبة (47.61%) أنهم غير راضون عن الطريقة التي يدار بها جهاز الرقابة الإدارية

جدول (5) :السؤال الخامس : هل أنت راضي عن نظام المرتبات والحوافزداخل هيئة الرقابة الإدارية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	29	%69.04
لا	19	%45.23
المجموع	42	%100

يرى (29) من المبحوثين بنسبة (69.04%) أنهم راضون عن نظام المرتبات والحوافز داخل جهاز الرقابة الإدارية. بينما يرى (19) من المبحوثين بنسبة (45.23%) أنهم غير راضون عن نظام المرتبات والحوافز داخل جهاز الرقابة الإدارية.

جدول (6) :السؤال السادس : هل أنت راضي عن نظام الترقيات في هيئة الرقابة الإدارية بما يتناسب مع مهاراتك وقدراتك ومجهوداتك في العمل ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	23	%54.76
لا	19	%45.23
المجموع	42	%100

يرى (23) من المبحوثين بنسبة (54.76%) أنهم راضون عن نظام الترقيات في جهاز الرقابة الإدارية بما يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم ومجهوداتهم في العمل ، بينما (19) من المبحوثين بنسبة (45.23%) أنهم غير راضون عن نظام الترقيات في جهاز الرقابة الإدارية بما يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم ومجهوداتهم في العمل.

جدول (7) :السؤال السابع : هل يوجد إدراك لدى المنتسبين للهيئة بأهمية عملهم في الحد من الجرائم الاقتصادية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	25	%59.52
لا	17	%40.47
المجموع	42	%100

يرى (25) من المبحوثين بنسبة (59.52%) أن لديهم إدراك بأهمية عملهم في الحد من الجرائم الاقتصادية ، بينما يرى (17) من المبحوثين بنسبة (40.47%) ليس لديهم إدراك بأهمية عملهم في الحد من الجرائم الاقتصادية.

جدول (8) :السؤال الثامن : هل يوجد تعاون بين إدارات فروع الهيئة على مستوى الدولة في الحد من الجرائم الاقتصادية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	20	%47.61
لا	22	%50.38
المجموع	42	%100

يرى (20) من المبحوثين بنسبة (47.61) إن هناك تعاون بين إدارات فروع جهاز الرقابة الإدارية على مستوى الدولة في الحد من الجرائم الاقتصادية.بينما (22) من المبحوثين بنسبة (50.38%) ليس هناك تعاون بين إدارات فروع جهاز الرقابة الإدارية على مستوى الدولة في الحد من الجرائم الاقتصادية .

جدول (9) : السؤال التاسع : هل تعتقد إن هيئة الرقابة الإدارية تعمل باستقلالية في أداء مهامها للحد من الجرائم الاقتصادية؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	23	%54.76
لا	19	%45.23
المجموع	42	%100

يرى (23) من المبحوثين بنسبة (54.76%) أنهم يعتقدون أن هيئة الرقابة الإدارية يعمل باستقلالية في أداء مهامه للحد من الجرائم الاقتصادية. بينما (19) من المبحوثين بنسبة (45.23%) أنهم لا يعتقدون إن جهاز الرقابة الإدارية يعمل باستقلالية في أداء مهامه للحد من الجرائم الاقت

جدول (10) :السؤال العاشر: هل يتم الفصل في قضايا ارتكاب الجرائم الاقتصادية حسب اللوائح القانونية بما يضمن عدم تكرارها مره أخرى ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	25	%59.52
لا	17	%40.47
المجموع	42	%100

يرى (25) من المبحوثين بنسبة (59.52%) انه يتم الفصل في قضايا ارتكاب الجرائم الاقتصادية حسب اللوائح القانونية بما يضمن عدم تكرارها مره أخرى. بينما (17) من المبحوثين بنسبة (40.47%) انه لا يتم الفصل في قضايا ارتكاب الجرائم الاقتصادية حسب اللوائح القانونية بما يضمن عدم تكرارها مره أخرى.

جدول (11) : السؤال الحادي عشر : هل تعتقد أن الحالة السياسية السائدة في البلاد ساهمت في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	36	%85.71
لا	6	%14.28
المجموع	42	%100

يرى (36) من المبحوثين بنسبة (85.71%) أن الحالةالسياسية السائدة في البلاد ساهمت في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية ، بينما (6) من المبحوثين بنسبة (14.28%) أنهم لايعتقدون أن الحالة السياسيةالسائدة في البلاد ساهمت في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية .

جدول (12) : السؤال الثاني عشر : هل ساهمت الظروف الاقتصادية والمعيشية في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية ؟

وكانت الإجابة على النحو الأتي :

البيان	العدد (التكرار)	النسبة
نعم	34	%80.95
لا	8	%19.04
المجموع	42	%100

يرى (34) من المبحوثين بنسبة (80.95%) أنها ساهمت الظروف الاقتصادية والمعيشية في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية ، بينما (8) من المبحوثين بنسبة (19.04%) أنها لم تساهم في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية.

النتائج والمناقشة

1- تشير الدراسة من خلال التحليل الإحصائي الوصفي أن توقعات المبحوثين كانت غير متفائلة بشأن الحالة السياسية السائدة في البلاد مما ساهمت في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية.
2- من خلال النتائج التي تم التوصل لها ساهمت الظروف الاقتصادية والمعيشية في ارتفاع حالات ارتكاب الجرائم الاقتصادية في البلاد .
3- أثبتت هذه الدراسة صحة فرضية وجود علاقة بين إجراءات هيئة الرقابة الإدارية وبين انخفاض معدلات الجريمة الاقتصادية .
4- أثبتت هذه الدراسة صحة فرضية وجود علاقة بين فروع هيئة الرقابة الإدارية في الدولة الليبية للحد من الجرائم الاقتصادية
5- أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن العاملون في هيئة الرقابة الإدارية يدركون تماماً أنهم يقومون بدور مهم في الحفاظ على الاقتصاد الوطني .
6- أتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة فى أهمية التدريب والتطوير الرقابي ورفع الحس الرقابي للموظفين فى فروع الهيئة التى تمثل عينة الدراسة من خلال أعطاء الحرية لهم فى القيام بأعمالهم مما ينمي مهاراتهم وقدراتهم فى القيام بأعمالهم الرقابية .

توصيات الدراسة :

1- الاهتمام بالتدريب والتطوير المستمر لعمل هيئة الرقابة الإدارية على مستوى الموظفين وعلى مستوى الإدارات والاستفادة منه لنجاح المسار الوظيفي وبلوغ الموظفين للرضا الوظيفي من خلال إعطاء قدر من الحرية والإستقلالية لهم .
2- الاهتمام بالخصائص الشخصية للموظفين فى الهيئة لما لها من أهمية على إنجاح المسار الوظيفي وبذلك يمكن أن تقوم الهيئة بالشرح الوافي للوظائف فيها , والشروط اللازم توفرها فى شاغلي هذه الوظائف ، وبالتالي يمكنها الوصول إلى التوافق بين الخصائص الشخصية والخصائص الوظيفية , وبالتالي تصل بالشخص المناسب إلى المكان المناسب .
3- توصى الدراسة الحالية بأن تهتم الهيئة بتوقعات موظفيها , وطموحاتهم وإمكانية تحقيقها .
4- رفع درجة إهتمام الحكومة الليبية بهيئة الرقابة الإدارية يعمل على أداء مهامها الرقابية على الوجه الأكمل .
5- زيادة إهتمام الحكومة الليبية بنظام الحوافز والمرتبات لأعضاء الهيئة يشكل عامل مهم فى تحقيق الرضا الوظيفى ورفع الأداء المهنى للموظفين فى هيئة الرقابة الإدارية .
6- ضرورة قيام إدارة الهيئة بالتعريف المستمر بأهمية عمل الهيئة فى القضاء على الجرائم الإقتصادية .
7- تشجيع التعاون بين فروع هيئة الرقابة الإدارية مهم فى الحد من الجرائم الإقتصادية .
8- الحرص على توقيع العقوبات والجزاءات الرادعة لمرتكبي الجرائم الإقتصادية يعمل على منع إرتكابها مرةً أخرى .

شكروتقدير

الشكر والتقدير لمدراء فروع هيئة الرقابة الإدارية فى مدن بنغازي وأجدابيا وطبرق للتعاون معنا في الحصول على بيانات أفادتنا في إجراء هذه الدراسة .

قائمة المراجع

الكتب

1- الكناني ، صادق ، (2016) دور نظام الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد .
2- خلف ، فالح (2018) دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب.
3- بوزوينة محمد ياسين . (2018) " الآثار السلبية الناجمة عن الجريمة الاقتصادية "، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (العدد العاشر) .
4- دليل اختصاصات وأهداف وصلاحيات هيئة الرقابة الإدارية.2018 م
5- حسن ، أحمد (2020) دور الرقابة في مواجهة جرائم غسل الأموال في

المصارف الأهلية الصومالية : من وجهة نظر العاملين في البنك المركزي الصومالي .

الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

1- محمد أحمد المشهداني . (2020) " الجرائم الاقتصادية أنواعها وطرق مكافحتها والوقاية منها " ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد 20 (العدد الأول) ، *www.jols.uobaghdad.edu.iq.com*

2- أنواع الجرائم الاقتصادية " ، مجلة المختبر القانوني www.*labodroil*.com

1- هيئة الرقابة الإدارية تاريخ الزيارة 2022/2/4، *www.aca.gov.ly.com*

2- هيئة الرقابة الإدارية ، تاريخ الزيارة 2022/2/4 ، *www.raqaba-ly.com*